

فقه القرآن

[272] (فصل) ومن أحرم بالحج أو بالعمرة التي يتمتع بها إلى الحج في غير أشهر الحج - وهي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة - لم ينعقد إحرامه. والحجة لنا - بعد الإجماع المكرر - قوله تعالى (الحج أشهر معلومات) 1، ومعنى ذلك وقت الحج أشهر معلومات، لأن الحج نفسه لا يكون أشهراً. والتوقيت في الشريعة يدل على اختصاص الموقت بذلك الوقت وأنه لا يجزي إلا في وقته. فان تعلق المخالف بقوله (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) (2) وإن ظاهر ذلك يقتضي أن الشهور كلها متساوية في جواز الإحرام فيها. الجواب: إن هذه الآية عامة نخصها بقوله (الحج أشهر معلومات)، ونحمل لفظ (الأهلة) على أشهر الحج خاصة. على أن أبا حنيفة لا يمكنه التعلق بهذه الآية، لأن الله تعالى قال (مواقيت للناس والحج)، والإحرام عنده ليس من الحج. وقد أجاب بعض الشفعية (3) عن التعلق بهذه الآية بأن قال (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس) أي لمنافعهم وتجاراتهم. ثم قال (والحج) فاقضى ذلك أن يكون بعضها لهذا وبعضها لهذا، وهكذا نقول. ويجري ذلك مجرى قولهم (هذا المال لزيد وعمرو) أن الظاهر يقتضي اشتراكهما فيه. وهذا ليس بمعتمد، لأن الظاهر من قوله (للناس والحج) يقتضي أن يكون _____ (1) سورة البقرة: 197. (2) سورة البقرة: 189. (3) يريد أصحاب الشافعي أحد أئمة المذاهب الأربعة عند السنة. (*)